مؤسسة القدس الدولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org

عين على الأقصى

الملخص التنفيذي

تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات
على المسجد الأقصى بين 2012/8/1 و2013/8/1

تصدره مؤسسة القدس الدولية في الذكرى السنوية لإحراق المسجد الأقصى - التقرير السابع

القدس... نحميها معًا... نستعيدها معًا
Together We Safeguard al Quds

إعداد التقرير

تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى:
زياد الحسن

الحفريات والبناء أسفل الأقصى وفي محيطه:
محمد أبو ليلا

تحقيق الوجود اليهودي داخل الأقصى والتدخل المباشر في إدارته:
براءة محمد درزي

التفاعل مع المسجد الأقصى:
عبد الله ابحيص

مراجعة وتحرير
هشام يعقوب

إصدار قسم الأبحاث والمعلومات
في
مؤسسة القدس الدولية
آب/أغسطس 2013

عين على الأقصى

الملخص التنفيذي

تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى

بين 2012/8/1 و 2013/8/1

تصدره مؤسسة القدس الدولية في الذكرى السنوية لإحراق المسجد الأقصى – التقرير السابع

بسم الله الرحمن الرحيم

عين على الأقصى

تقرير توثيقي استقرائي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى
في الفترة ما بين 2012/8/1 – 2013/8/1

ملخص تنفيذي

تصدر مؤسسة القدس الدولية منذ عام 2005 تقريرًا دوريًا يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى وتطور خطوات الاحتلال الإسرائيلي تجاهه. ويعدّ هذا التقرير السابع في هذه السلسلة وهو يوثّق الاعتداءات على الأقصى في الفترة ما بين 2012/8/1 و2013/8/1. ويحاول التقرير تناول مشروع تهويد المسجد بمقاربة شاملة تناقشه من أربعة جوانب:

أولاً: تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى على المستوى السياسي والديني والقانوني.

ثانيًا: مناقشة تفصيلية لكل أعمال الحفر والإنشاءات والمصادرة تحت المسجد وفي محيطه تبيّن مسارها وتطورها على مدار السنة التي يغطيها التقرير، بالإضافة إلى الكشف عن تفاصيلها ومراميها استنادًا إلى أحدث ما يتوافر من المعلومات التي تظهر سعي الاحتلال إلى تأسيس مدينة يهودية تحت المسجد وفي محيطه يكون هو في مركزها ويخلق بنية تحتية متكاملة للوجود اليهودي في المسجد ومحيطه.

ثالثًا: تحقيق الوجود اليهودي البشري والفعلي داخل المسجد الأقصى، ومحاولات التدخل في إدارته عبر رصد اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية والمتطرفين اليهود والأجهزة الأمنية واستقراء مسارات ومآلات كل منها، وتبيان معالم تكامل الأدوار بين هذه الأطراف المتفقة على تحقيق الهدف ذاته ألا وهو تقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود في أقرب فرصة ممكنة. ويرصد التقرير كذلك المنع الدائم لترميم مرافق المسجد خلال فترة التقرير، والتقييد المستمر لحركة موظفي الأوقاف الذين يشكلون العصب التنفيذي لهذه الدائرة ومنعها من أداء مهامها تمهيدًا لنزع الحصرية الإسلامية عن المسجد لمصلحة سلطة الآثار الإسرائيلية. علاوة على ذلك، يعرض التقرير التحكم في الدخول إلى المسجد ومحاولة الاحتلال تغيير قواعد السيطرة على أبوابه بالإضافة إلى تقييد حركة المصلين وفق مناطق تواجدهم، وأعمارهم.

رابعًا: رصد ردود فعل أهم الأطراف المعنية بأوضاع المسجد الأقصى وتفاعلها معه.

أولاً: تطور فكرة الوجود اليهودي في المسجد الأقصى

1. الموقف السياسي:

مع الصعود المتواصل لليمين الصهيوني إجمالاً، كانت جمعات "المعبد" تقترب شيئًا فشيئًا من صناعة القرار السياسي، وقد شكلت حكومة نتنياهو الأولى عام 1996 انبعاثًا جديدًا لها، وجاءت حكومة شارون عام 2001 لتشكل انطلاقتها الحقيقية. واستمر تصاعدها حتى انتخابات 2009 حين بات لهذه الجماعات ولأول مرة مجموعة ضغط مكونة من 6 نواب داخل برلمان الاحتلال "الكنيست".

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير صعودًا سياسيًا لداعمي بناء "المعبد" الذين باتوا يشكلون كتلة ليست بصغيرة في برلمان الاحتلال وفي الحكومة ما يجعلهم أقرب إلى تحقيق مشروعاتهم في ما عنى الأقصى

خلال الفترة التي رصدها التقرير، انتقلت الجماعات المنادية ببناء "المعبد" مكان المسجد الأقصى، من كونها تملك جماعة ضغط متوسطة التأثير داخل الكنيست، إلى امتلاك كتلة دافعة ومؤثرة على مستوى المواقع القيادية في الحكومة وفي "الكنيست" خلال الانتخابات التي جرت في 2013/1/22، وباتت هذه الكتلة الدافعة تتكون من 7 نواب، يحتل 5 منهم مواقع حكومية كوزراء أو نواب وزراء، ويحتل سادسهم موقع نائب رئيس "الكنيست"، في ما تترأس السابعة لجنة الداخلية والأمن فيه، وبذلك باتت جماعات "المعبد" أقرب إلى سدة القرار التنفيذي من أي وقت مضى في تاريخ الصهيونية.

في الوقت عينه، واصل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو تأييده المعلن لبناء "المعبد"، ولخطط معينة تتعلق بتهويد محيطه مثل خطة شارانسكي التي أعلن تأييده لها في 2013/4/23، وشارك في فيلم ترويجي لقناة ترفل الأمريكية دعا فيه لزيارة الأنفاق تحت المسجد، وقدم فيه شروحات عن "المعبد" المزعوم.

واصلت مؤسسات "المعبد" تصعيد جهدها الإعلامي للترويج لهدم المسجد الأقصى وبناء "المعبد" على أنقاضه، لكن اللافت خلال هذه الفترة كان دخول جهات وقنوات حكومية على خط هذا الجهد الإعلامي، إذ نُشر في 2013/1/30 فيلم ترويجي قصير أنتجته الخارجية الصهيونية، وكان نائب وزير الخارجية في حينه داني أيالون بطل هذا الفيلم وظهر فيه مشهد تهدم فيه قبة الصخرة ويظهر "المعبد" المزعوم في مكانها، وفي 2013/6/15 نشرت القناة الثانية الرسمية تقريرًا دعائيًا حول "تقدم العمل لبناء "المعبد" روجت فيه لأعمال مؤسسات "المعبد"، أما في 2013/7/21 فقد نشرت هذه المؤسسات برنامجًا ثلاثي الأبعاد للترويج والدعوة لاقتحام الأقصى صورت فيه شخصيات داخل الأقصى تصويرًا حقيقيًا من بينها وزير الإسكان الصهيوني أوري أريئيل.

هذه التطورات السياسية تأتي في ظل تأييد مستمر لمطالب هذه الجماعات على مستوى المجتمع الصهيوني، وقد جاء استطلاع الرأي الذي نشرته الصحف الصهيونية في 2013/7/12 ليؤكد ذلك، إذ أبدى 59% من المستطلعة آراؤهم تأييدهم لتقسيم المسجد الأقصى زمانيًا ومكانيًا بين المسلمين واليهود.

2. الموقف القانوني:

في ظل التحفظ السياسي الصهيوني على تبني قانون لتقسيم المسجد الأقصى تمكنت منظمات "المعبد" من تحقيق "إنجازات" متتالية عبر سلوك المسار القضائي الذي يميل إلى تأييد "حق" اليهود في الاقتحامات

في ظل محدودية نفوذ جماعات "المعبد"، وفي ظل تحفظ المستوى السياسي الصهيوني على تبني قانون التقسيم لتغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى بشكل معلن خوفًا من عواقبه، كانت منظمات "المعبد" قد انتهجت مسارًا قضائيًا لتعديل تفسير القانون الإسرائيلي القائم حول الأماكن المقدسة، وقد حققت عبر هذا المسار "إنجازات" متتالية تمثلت على الأرض بالسماح لليهود بدخول المسجد أفرادًا وجماعات، وبإعادة تعريف مهمة الشرطة الإسرائيلية من منع دخول اليهود إلى المسجد إلى تسهيل وحماية اقتحام اليهود للمسجد، وتقييد دخول المسلمين بالمقابل. ويبدو أن هذا المسار قد أفضى إلى أقصى ما يمكنه تحقيقه، وهذا ما أوضحته القاضية المتقاعدة من المحكمة العليا داليا دورنر في 2013/6/27 حين أكدت تأييدها لمبدأ صلاة اليهود في الأقصى، لكنها أوضحت أن تحقيق ذلك يقع خارج صلاحيات المحكمة، في توجيه ضمني لجماعات "المعبد" بالمطالبة بتشريع قانون جديد، وهو أمر كانت هذه الجماعات قد بدأته بالفعل.

كانت جماعة الضغط داخل البرلمان السابق قد قدمت مشروع قانون لتقسيم الأقصى في 2012/8/9 تخصص فيها 9 ساعات لصلاة اليهود مقابل 9 ساعات لصلاة المسلمين يوميًا، وإغلاق المسجد أمام أتباع كل ديانة في أعياد الديانة الأخرى، وكان رئيس "الكنيست" قد اضطر إلى استخدام صلاحياته لسحب هذا القانون من التداول خوفًا من تداعياته الكارثية، ورغم عودة جماعات "المعبد" إلى الكنيست بنفوذ أكبر، إلا أنهم لم يعيدوا طرح هذا القانون للتصويت حتى صدور هذا التقرير، وفضلوا استخدام نفوذهم الجديد في التأثير على أجهزة الدولة لتغيير قواعد الدخول إلى المسجد أملاً في الوصول إلى وضع ميداني يجعل مفاعيل هذا القانون أمرًا واقعًا، وحينها لا يبقى أمام إقراره عائق.

لقد شهدت فترة التقرير شواهد كثيرة على إدخال مضامين هذا المشروع للتطبيق رغم عدم مناقشته أو إقراره، وقد بدأت الشرطة الإسرائيلية بإغلاق المسجد أمام اليهود في الأعياد والمناسبات الإسلامية مثل ذكرى

الإسراء والمعراج في 2013/6/6 أو خلال شهر رمضان المبارك وعيد الفطر، لبناء شرعية لمبدأ حرمان المسلمين من الدخول في أعياد اليهود مستقبلاً، ولدفع هذه المجموعات لاستخدام نفوذها والضغط نحو مزيد من التغيير في قواعد الدخول في تبادل للأدوار بات معتادًا ومألوفًا، وهذا ما مارسته هذه الجماعات بالفعل، ويبدو أنها في طريقها لتحقيق مزيد من المكاسب فيه، فهي تطالب اليوم بدخول اليهود إلى الأقصى من جميع أبوابه وليس من باب المغاربة فقط، وتطالب بمزيد من التسهيلات والحماية في اقتحامها للمسجد خصوصًا في ما خصّ أداء الشعائر وتقديم القرابين فيه.

بالتوازي مع هذا المسار، بدأت لجنة الداخلية والأمن بالكنيست دراسة مسودة مشروع جديد بسقف أدنى من مسودة التقسيم التي سبقت الإشارة إليها، بشكل يضمن ويسهل دخول اليهود بشكل دائم إلى المسجد، دون أن يشير بالضرورة إلى منع المسلمين من الدخول، وقد شكلت في 2013/5/8 لجنة مصغرة لصياغة مشروع القانون برئاسة موشيه فيغلين، نائب رئيس "الكنيست".

3. الموقف الديني:

كان الحدث الأبرز على المستوى الديني تشكيل ما يعرف بـ "الائتلاف من أجل المعبد" حيث بات يصدر الدعوات إلى اقتحام المسجد الأقصى

لطالما كان موقف الحاخامية التقليدية، التي تسيطر على المؤسسة الدينية الرسمية في الدولة الصهيونية، يرى استمرار منع دخول اليهود إلى المسجد الأقصى، أو ما يسمونه "جبل المعبد"، وذلك لثلاث أسباب دينية: لعدم معرفة موضع "قدس الأقداس" بشكل دقيق، وهو موضع لا ينبغي لعامة اليهود دخوله، كما أن معظم يهود العالم ليسوا أطهارًا بالمعنى الديني للكلمة، علاوة على أن بناء "المعبد" وفق اعتقادهم مرتبط بمجيء المخلص ليبنيه بنفسه وليسمح لليهود بدخوله. منذ تأسيس الدولة الصهيونية وهذا الاجتهاد الديني هو الغالب، باستثناء معارضة من مرجعيات دينية هامشية التأثير، لكن مع صعود الجماعات المنادية بدخول اليهود إلى المسجد الأقصى وببناء "المعبد" على أنقاضه بدأت مرجعيات يهودية كثيرة تنتقل إلى خانة المؤيدين لمطالب هذه الجماعات، وقد شهد العقد الأول من القرن الحالي انتقال معظم المرجعيات الدينية القومية (التي تؤمن بالصهيونية) للقول بوجوب دخول اليهود إلى المسجد الأقصى، بينما حافظت الحاخامية الرسمية على موقفها الرافض لذلك، ولا يتوقع أن تشهد الفترات التالية أي تغير أساسي في هذه الاصطفافات.

هذا المسار يذكر بموقف الحاخامية التقليدية من الصهيونية ذاتها، فهي كانت وما تزال ترفض الفكرة الصهيونية وتراها مناقضة للتوراة، لكنها في الوقت عينه تتعايش معها بل وتتولى المؤسسة الدينية الرسمية

للدولة الصهيونية، وهو سلوك من المتوقع أن نراه أمام المنادين بدخول اليهود للأقصى وببناء "المعبد" مكانه، فمن المتوقع أن تتعايش الحاخامية الرسمية معهم وأن لا تعاديهم وأن لا تلجأ لمحاربة فكرتهم، وهذا ما سيكسبهم المزيد والمزيد من المؤيدين حتى بين أتباع الحاخامية التقليدية أنفسهم.

معظم التطورات في الفترة التي رصدها التقرير تركزت على المطالب الدينية العملية للمنادين بدخول اليهود للمسجد، ففي 2013/3/21 كشف عن قيام مؤسسات "الائتلاف من أجل المعبد" بتدريب أتباعها على طريقة تقديم قرابين الفصح اليهودي في المسجد الأقصى في سعي لممارسة ذلك عمليًا في المسجد، وفي 2013/5/27 قدمت هذه المؤسسات طلبًا لوزير الأديان الصهيوني بممارسة شعيرة إنارة الشموع داخل قبة الصخرة، في محاولة لتكريسه مرجعية في شؤون المسجد. لكن يبقى التطور الأبرز لقد شهدت الفترة التي يرصدها التقرير ولادة اتحاد تنسيقي بين المؤسسات العاملة لتهويد المسجد الأقصى وبناء "المعبد" مكانه، وبدءًا من 2013/3/21 باتت دعوات الاقتحام تصدر عن "الائتلاف من أجل المعبد"، الذي أطلق في الوقت عينه حملة ضغط على الحكومة مطالبًا بـ"فرض السيادة الإسرائيلية" على المسجد الأقصى. وقد دعا النشاط المتزايد لهذه المؤسسات جمعية "عير عميم" الإسرائيلية إلى عقد ندوة دراسية حولها، تكشّف خلالها أن عدد المؤسسات المسجلة بهذه الغايات بات 19 جمعية، وأنها تحظى ومنذ عدة سنوات بدعم حكومي لموازناتها، علاوة على الاحتضان والدعم السياسي، والتنسيق مع جهاز "الشاباك" الذي كان يشجع هذه الجماعات على اقتحام الاقصى لتقوية موقف الأجهزة الأمنية كما ذكر الحاخام يهودا غليك في ندوة عقدتها جمعة "عير عميم" في 2013/6/2.

ثانيًا: الحفريات والبناء أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه

1. الحفريات:

بقي عدد الحفريات أسفل الأقصى وفي محيطه 47 حفرية، مع ملاحظة تنشيط العمل في 5 منها، وحدوث انهيارات أرضية في شوارع القدس نتيجة الحفريات، كما انشغل الاحتلال بعدد من المخططات الرامية لتهويد منطقة البراق

كما أشار تقرر "عين على الأقصى" السادس، لم تعد زيادة عدد الحفريات أسفل المسجد الأقصى ومحيطه مسألة ذات أولوية بالنسبة إلى دولة الاحتلال بعد أن تشعبت وانتشرت في الجهات الغربية والجنوبية والشمالية للمسجد. وانتقلت عوضًا عن ذلك إلى مرحلة العمل على ترميم المواقع القديمة وتأهيلها لاستقبال الزوار علاوة على تجهيز البنى التحتية اللازمة لتحويل "المدينة اليهودية التاريخية" التي يبنيها الاحتلال أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه إلى المزار السياحي الأول في دولة الاحتلال. وقد شهد العام الماضي

استكمال العمل في 5 مواقع للحفريات، ليستقرّ عدد الحفريات تحت الأقصى وفي محيطه على 47 حفرية: 25 منها في الجهة الغربية، و17 منها في الجهة الجنوبية، و5 في الجهة الشمالية.

أ. حفريات الجهة الغربية: بلغ عدد الحفريات في الجهة الغربية 25 حفرية يعمل الاحتلال على ربطها في ما بينها لتشكل شبكة من المزارات والمواقع الدينية والأثرية التي تستقطب السياح ضمن الجولات التي تنظمها السلطات الإسرائيلية لزوار "مدينة داود". وخلال فترة التقرير عمل الاحتلال على تحويل الفراغات في باب المغاربة إلى كنس للمصليات اليهوديات.

ب. حفريات الجهة الجنوبية: يبلغ عدد الحفريات في الجهة الجنوبية للأقصى 17 حفرية يهدف الاحتلال من وراءها إلى بناء مدينة يهودية أثرية يزعم أنها "مدينة الملك داود". وتشرف جمعية "العاد" الاستيطانية على الحفريات في هذه الجهة الحفريات إذ أعلنت أنها أنجزت ما يقارب الـ 55% من مشروع بناء "مدينة داود". وخلال فترة تغطية التقرير حصلت العديد من الأحداث المهمة أبرزها الانهيارات التي كشفت عن الحفريات المتواصلة أسفل بيوت المقدسيين والتي يبلغ طولها حوالي الـ 600 متر وتبدأ من منطقة حي سلوان لتصل الى الطرف الجنوبي للمسجد الأقصى المبارك.

كما استكملت سلطات الاحتلال حفرياتها وبشكل متسارع في منطقة القصور الأموية، حيث توسعت أذرع الاحتلال في رقعة الحفريات وتعميقها في منطقة قصور الخلافة الأموية التي يسعى الاحتلال إلى تحويلها بالكامل إلى مسارات و "مطاهر للهيكل المزعوم" ضمن ما يعرف بالحدائق التواراتية– التلمودية حول الأقصى والبلدة القديمة.

ج. حفريات الجهة الشمالية: انتشار الحفريات في الجهة الشمالية للأقصى محدود مقارنة بالحفريات في الجهة الغربية والجنوبية. وقد بلغ عددها 5 حفريات لم ينته العمل فيها بعد. وخلال فترة التقرير استكمل الاحتلال الحفريات في مغارة الكتان الواقعة بين بابي العمود والساهرة على حدود السور الشمالي للبلدة القديمة. وقد وسّعت ما يسمى "سلطة الآثار الإسرائيلية" في حفر الأنفاق وتوسيع رقعتها في مغارة الكتان على مساحة 9000 متر مربع وعلى امتداد نحو 250 متر في عمق أفقي أسفل البلدة القديمة بالقدس حيث تصل إلى حارة السعدية.

2. البناء ومصادرة الأراضي في محيط المسجد الأقصى:

تهدف دولة الاحتلال من خلال البناء ومصادرة الأراضي في المسجد الأقصى ومحيطه إلى تعزيز الوجود اليهودي في المسجد بشكلٍ خاص ومدينة القدس بشكلٍ عام، إمّا من خلال إضفاء الطابع اليهودي على المحيط، أو من خلال اتخاذ هذه الأبنية كمراكز انطلاق لاستهداف المسجد الأقصى مثل استعمالها كمراكز للتجمّع لاقتحام المسجد، أو استخدامها للتغطية على أعمال الحفريّات، أو لتعزيز الوجود الأمني في المسجد.

ومن أبرز التطورات خلال الفترة التي يغطيها التقرير المخططات الموضوعة على طاولة البحث من أجل المصادقة عليها من قبل حكومة الاحتلال، أبرزها ما يحاك في منطقة البراق ومن ضمنها "مخطط شيرانسكي" والذي يقضي ببناء مسطح علوي على مساحة 500 متر مربع في المنطقة الممتدة من الزاوية الجنوبية الغربية لجدار المسجد الأقصى وحتى باب المغاربة.

ومخطط شموئيل ربينوفيتش والقاضي بتوسيع ساحة البراق والمخصصة للنساء اليهوديات. إضافة إلى ذلك، تعمل دولة الاحتلال على تنفيذ مخطط "بيت شتراوس" من أجل بناء كنيس يهودي ومركز شرطة عملياتي متقدم ومرتبط بالأنفاق أسفل المسجد الأقصى، وقاعة استقبال كبيرة ومداخل عريضة ومتعددة لزوار النفق الغربي وعشرات الوحدات الصحية وغرف تشغيل وصيانة.

والتحول الأكثر بروزًا خلال فترة تغطية التقرير، هو إقرار مخطط زاموش التهويدي والذي ينص على إقامة العديد من القطارات الهوائية التي تسهل وصول السياح من جميع المناطق المحيطة بالقدس القديمة وربطها في منطقة حائط البراق.

وبعد مصادقة اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في 2012/7/2 على مخطط لإقامة كلية عسكرية، استكملت اللجنة تمرير الخطة في 2013/1/17 ببناء الكلية على جبل الزيتون في شرق القدس المحتلة.

ثالثًا: تحقيق الوجود اليهودي داخل الأقصى والتدخل المباشر في إدارته

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير تزايد وتيرة الاقتحامات والتصريحات ولا سيما على المستوى الرسمي كما كُشف عن دور متقدم لأجهزة الأمن في تشجيع الاقتحامات ما يعكس الاتجاهات المستقبلية في دولة الاحتلال في ما عنى المسجد الأقصى وقضية "المعبد"

بالتوازي مع المحاولات المحمومة لتشريع اقتحام المسجد الأقصى، والجهد المتنامي في هذا الصدد على المستوى الديني والسياسي والقانوني، فإن النهج المتّبع في الاقتحامات يوحي بالمساعي إلى تكريس أمر واقع لا يضيره تأخر التشريع أو غيابه. واقتحامات المسجد الأقصى تتوالى وتتكرر على المستوى الرسمي والأمني دون أن تهدأ على صعيد المتطرفين إلا لمامًا وذلك عندما ترتأي شرطة الاحتلال منعها في حال اقتضت ذلك "الضرورات الأمنية". والاقتحامات إن "هدأت"، فإن ضوضاء الاعتراضات على منعها توازي جلبة الاقتحامات ذاتها، إذ إن "حق" اليهود في الصلاة بحرية على المحك، كما يدّعي مناصرو الاقتحامات والداعون إليها.

وفي عموم المشهد، فقد تكررت خلال الفترة التي يغطيها التقرير اقتحامات المسجد الأقصى من قبل أعضاء في "الكنيست" ووزراء في حكومة الاحتلال، وقد شهد الاثنان تنامي حضور الدعاة إلى بناء "المعبد" وتشريع "حق" اليهود بالصلاة في المسجد الأقصى. وبدت الاقتحامات مشفوعة بالتصريحات التي تدعو إلى إطلاق الحرية لليهود وعدم منعهم من اقتحام المسجد دافعًا لتنفيذ المزيد من الاقتحامات من قبل المتطرفين اليهود ولم تهدأ وتيرة اقتحامات المتطرفين إلا في ظروف محدودة ومحددة، في ما تمكّن المرابطون في المسجد الأقصى في بعض المناسبات من إفشال بعض الاقتحامات، أو حمل الشرطة على منعها وذلك بسبب حالة التأهب التي أبدوها للتصدي للاقتحامات، لا سيما عشية المناسبات اليهودية التي يتهافت فيها المتطرفون على اقتحام المسجد الأقصى.

1. اقتحامات وتصريحات الشخصيات الرسمية:

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير انتخابات "الكنيست" التاسعة عشرة والتي انبثقت عنها حكومة الاحتلال الثالثة والثلاثون برئاسة بنيامين نتنياهو. وقد كشفت الانتخابات التشريعية والتشكيلة الحكومية التي انبثقت عنها، عن تنامي الحضور السياسي لداعمي الاقتحامات، وتطور الاحتضان الرسمي لفكرة "المعبد".

وقد سجلت فترة الرصد تصاعد الاقتحامات والتصريحات على المستوى الرسمي لتشكل بذلك رافعة لاقتحامات المتطرفين اليهود ولتعكس تمسكًا بفكرة "المعبد" من جهة، وتململاً من التضييقات والقيود المفروضة على وصول اليهود إلى المسجد الأقصى والصلاة فيه بحرية، من جهة أخرى.

وكان من أبرز الاقتحامات على المستوى الرسمي اقتحام النائب في "الكنيست" أوري أريئيل، وهو وزير الإسكان في الحكومة الحالية، في 2012/10/15، وعضو "الكنيست" السابق ميخائيل بن آري في 2013/5/14 بمناسبة "عيد نزول التوراة"، وكذلك اقتحامات متكررة نفذها النائب الليكودي موشيه فيجلن أحدها في 2013/2/5 بمناسبة افتتاح الدورة التاسعة عشرة لبرلمان الاحتلال، وكذلك في 2013/3/4 عندما حاول اقتحام مسجد قبة الصخرة.

كذلك اقتحمت النائب تسيبي حوطبلي المسجد الأقصى في 2013/5/26 وذلك عشية زواجها، وإذ قالت حوطبلي إن "الصعود إلى جبل المعبد عشية زواجها مهم لها"، فإنها أملت أن يكون لكل يهودي الحق في الدخول إلى المكان بحرية، لتتساوق بذلك مع سائر التصريحات الرسمية التي يدلي بها السياسيون في دولة الاحتلال. ومن أهم التصريحات، وهي ليست بقليلة، دعوة وزير الإسكان أوري أريئيل في 2013/7/5 إلى "إعادة بناء المعبد في جبل المعبد"، إذ على الرغم من بناء العديد من المعابد الصغيرة، أي الكنس، فإن ثمة حاجة إلى بناء المعبد الحقيقي"، وفقًا لأريئيل. وبالإضافة إلى ذلك، فقد دعا فيجلن اليهود إلى التوجه بالآلاف إلى المسجد الأقصى في ما دعا إيلي بن داهان، نائب وزير الأديان، إلى "شد الرحال" إلى "جبل المعبد" كردٍّ على منع الشرطة للمتطرفين والشخصيات الرسمية من اقتحام الأقصى والصلاة فيه.

2. اقتحامات وتصريحات المتطرفين اليهود:

لا يشكل منع الشرطة لليهود من اقتحام المسجد الأقصى إلا حالات نادرة واستثنائية، فالمتطرفون يستبيحون الأقصى بشكل شبه يومي، تحميهم شرطة الاحتلال وتسهل اقتحامهم. والاقتحامات التي تتوالى على المسجد الأقصى تتزايد بشكل ملحوظ في المناسبات والأعياد اليهودية، وإن كان الاتجاه المعتمد مؤخرًا من قبل سلطات الاحتلال يقضي بمنع الاقتحامات في أيام الأعياد اليهودية وذلك بسبب حالة الترقب المرتفعة لدى المرابطين والمصلّين المسلمين. وفي حين منعت الشرطة الاقتحامات كليًا يوم 2013/6/6 الذي صادف يوم الإسراء والمعراج لدى المسلمين، وفي ما يسمى ذكرى "خراب المعبد" في 2013/7/16، وفي أواخر شهر رمضان المبارك، فإن الاقتحامات لم تهدأ خلال فترة الرصد، ومن أبرزها:

أ. في 2013/3/27 اقتحم المسجد الأقصى حوالي 164 متطرفًا وفي 3/28 اقتحمه حوالي 260 متطرفًا في أجواء الاحتفال بعيد الفصح العبري. كما دنس حرمة حائط البراق في 2013/3/28 ما يزيد على 10 آلاف من الحريديم (المتديّنين اليهود) بمشاركة كبار الحاخامات وأدوا الشعائر التلمودية بمناسبة الفصح العبري.

ب. في أجواء الذكرى الخامسة والستين لنكبة فلسطين دنّس حائط البراق وجواره في 15-2013/4/16 حوالي 3000 متطرف يتقدمهم عدد من الحاخامات وقيادات من حزب البيت اليهودي.

ج. اقتحم المسجد الأقصى حوالي 180 متطرفًا في 2013/5/8 بالتزامن مع الذكرى السادسة والأربعين لاستكمال احتلال القدس. وقد أدى المقتحمون شعائر وصلوات تلمودية وتوراتية خاصة عند منطقة السور الشرقي للأقصى – منطقة باب الرحمة في ما أدت مجموعة من 20 مستوطنًا شعائر "الانبطاح المقدس" في مقابل قبة الصخرة.

3. اقتحامات وتصريحات الأجهزة الأمنية:

بموازاة الوجود العسكري في المسجد الأقصى المتمثل في وجود شرطة الاحتلال على أبواب المسجد لتنظيم اقتحامات المستوطنين وحمايتهم أو مرافقتهم، تتكثف في المسجد ما باتت تعرف بالجولات الإرشادية العسكرية حيث يقتحم الأقصى مجندون ومجندات باللباس العسكري يرافقهم مرشدون يشرحون لهم وفق الرواية التلمودية. وقد تكررت هذه الاقتحامات، وكان من بينها اقتحام 80 جنديًا للأقصى في 2012/9/4، وكذلك اقتحام نفذته 100 مجندة في 2013/1/28، وآخر من قبل 60 مجندة و10 من عناصر المخابرات في 2013/5/27. وفي 2013/7/3، اقتحم الأقصى حوالي 50 عنصرًا من جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك"، الذي يضطلع بدور مهم في تشجيع الاقتحامات والتحريض عليها، كما كشف في ندوة أقيمت في 2013/6/26 تحت عنوان "جبل المعبد بأيدينا".

وعلاوة على الاقتحامات والتصريحات، فإن سلطات الاحتلال لم تكن في منأى عن التدخل في إدارة المسجد الأقص من خلال التدخل في عمل دائرة الأوقاف الإسلامية ومحاولة تعطيل أعمال الترميم والصيانة، وتقييد حركة موظفي الأوقاف كما التحكّم في الدخول إلى الأقصى وتقييد حركة المصلّين. وقد عطلت شرطة الاحتلال وسلطة الآثار في دولة الاحتلال أعمال الترميم والصيانة في مدخل باب المصلى المرواني في 2012/9/4 بحجة وجود بعض قطع فخار أثرية أثناء حفر الصخر الموجود على مدخل المصلى. وفي سياق استهداف موظفي الأوقاف، وإلى جانب اعتقال حراس المسجد ومنعهم من دخوله، فإن محكمة الاحتلال قضت بمنع مدير الأقصى، الشيخ ناجح بكيرات، من دخول المسجد بموجب قرار يسري حتى 2013/9/3. أما المصلّون والمرابطون فهم عرضة لقيود وشروط تفرضها سلطات الاحتلال بما من شأنه أن يقلّص وجودهم في الأقصى، في وقت يتصاعد استهداف الاحتلال لطلاب مصاطب العلم الذين يشكلون جزءًا من آليات التصدي للاقتحامات المستمرة للمسجد.

رابعًا: ردود الفعل على التطورات الجارية في المسجد الأقصى

في ظلّ الجمود والتراجع الكبيرين اللذين تشهدهما المواقف الرسميّة ومواقف السياسيّين عمومًا تجاه المسجد الأقصى، بقي التفاعل الشعبيّ، خصوصًا في القدس والأراضي المحتلّة عام 1948، خطّ الدفاع الأوّل عن المسجد الأقصى، وإن تفاوت حجمه وزخمه بين البلدان أو تعرّض لفتورٍ أو ضمورٍ بين سنةٍ وأخرى.

لم تشهد ردود الفعل على المستوى العربي والإسلامي تطورًا ذا أثر في مواجهة النشاط المتصاعد في الاقتحامات والمخططات التي تستهدف الأقصى كما لازم الدعم المالي لحماية المسجد الأقصى خانة التهالك أما على المستوى الدولي فلا يزال الانحياز الأميركي إلى دولة الاحتلال سيد المشهد

السنة الماضية التي كانت من السنوات الأشدّ على المسجد الأقصى من حيث الاقتحامات والاعتداءات منذ احتلاله، شهدت انسحابًا سياسيًّا رسميّا شبه تام على المستوى العربي والإسلامي، لكنها أيضًا شهدت تفاعلاً شعبيًّا نجح بالحدّ الأدنى في إبقاء قضيّة المسجد الأقصى حاضرةً بين الجمهور رغم غيابها الإعلاميّ، خصوصًا في القدس والأراضي المحتلّة عام 1948 والضفّة الغربيّة وقطاع غزّة والأردنّ ومصر.

لكن العام الماضي شهد أيضًا تكريسًا لفصل الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة عن المسجد الأقصى والتفاعل معه، بحيث بات الصراع الدائر على الأرض بين المصلين والمرابطين من المقدسيين وفلسطينيي الـ48 والمستوطنين وجنود الاحتلال أشبه بصراعٍ "داخليّ" بين المسلمين واليهود داخل دولة الاحتلال، وهو ما يُكرّسها كمرجعيّة لحلّ هذا الصراع.

وبالانتقال إلى التطوّرات الميدانيّة على المستوى الفلسطينيّ فقد نجح المقدسيون وفلسطينيو الأراضي المحتلّة عام 1948 خلال العام الماضي بتشكيل رادعٍ، لعله الوحيد، للاعتداءات والاستفزازات الإسرائيليّة المتكرّرة ضدّ المسجد الأقصى. وقد كان المدّ البشريّ المتواصل ودعوات الرباط والبرامج والأنشطة التي تضمن حضور المصلين الدائم في المسجد الأقصى الأداة الفاعلة التي تمكنوا من خلالها من مواجهة المخطط المنظم الذي تُنفذه دولة الاحتلال الإسرائيليّ للسيطرة على المسجد الأقصى.

أمّا السلطة الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة فقد استمرّت خلال العام الماضي بلعب دور سلبيّ في ما يتعلّق بأوضاع المسجد الأقصى، مكتفيةً بالتحذير والإدانة ودعوة الجميع لتحمل مسؤولياتهم، مع الحفاظ على قمعها ومنعها لأيّ نشاطٍ جماهيريّ مؤيّدٍ للقدس وللمسجد الأقصى في مدن الضفّة حتى من قبل نشطاء الفصائل المنضوية تحت لواء منظمة التحرير. وبالانتقال إلى مؤسسات السلطة الفلسطينيّة في قطاع غزّة، يُمكن لنا

أن نلحظ استمرار غياب الفاعليّة والتحركات المؤثرة للتضامن مع المسجد الأقصى كما في الضفّة، لكن مع اختلاف الأسباب، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّها تبقى في النهاية جزءًا من السلطة التي وُلدت في الأصل عاجزةً عن العمل في القدس، وبالتالي لا يُنتظر منها أن تُشكّل خطّ الدفاع الأوّل أو الأساسيّ عن المسجد الأقصى.

لكن الغياب الأكثر تأثيرًا كان لفصائل المقاومة الفلسطينية حيث استمرّت خلال العام الماضي حالة فك الارتباط بين أوضاع المسجد الأقصى ونشاط هذه الفصائل رغم تصاعد التهديدات ووصولها حدّ المطالبة علنًا بتقسيم المسجد الأقصى. ولا يمكن هنا إغفال القراءة السياسية لصواريخ المقاومة التي وصلت إلى المستوطنات الإسرائيلية جنوب القدس إبّان الحرب على غزة في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2012 والتي شكّلت تطورًا إيجابيًا في أداء المقاومة حيث أوصلت رسالة سياسية وعسكرية تؤكد حضور القدس والأقصى على أجندتها رغم العقبات والتحديات.

أمّا على المستوى الأردني فقد شهد العام الماضي العديد من الأحداث والتطوّرات المتعلّقة بالمسجد الأقصى كان أبرزها توقيع اتفاقيّة الدفاع عن المقدّسات، التي وقعها العاهل الأردني عبد الله الثاني مع الرئيس الفلسطينيّ محمود عبّاس في 2013/3/31 في العاصمة الأردنيّة عمّان. وقد تباينت المواقف من هذه الاتفاقية بين مؤيد ومعارض أو مشكك، لكن الأكيد أنها لم تنعكس إيجابًا على أرض الواقع. فرغم تصاعد الاعتداءات الإسرائيليّة ضدّ المسجد الأقصى وتقليص سلطات الاحتلال لصلاحيات إدارة الأوقاف الأردنيّة في القدس واستيلائها على الكثير من اختصاصاتها فإنّ الأردن لم يُبادر إلى تصعيد مماثل للدفاع عن حقّه في الوصاية والرعاية.

التطوّر البارز الآخر على مستوى التفاعل الأردنيّ الرسميّ مع أوضاع المسجد الأقصى تمثل في تصويت مجلس النواب الأردني بالأكثرية على طرد السفير الإسرائيلي في عمّان، وسحب السفير الأردني من "تل أبيب"، وإغلاق السفارة هناك على خلفية اقتحام المسجد الأقصى. لكن الحكومة اكتفت باستدعاء السفير الإسرائيليّ في عمّان لإبلاغه اعتراضها على التصعيد الإسرائيليّ ضدّ المسجد الأقصى. وقد رأى بعض المراقبين في موقف البرلمان تطوّرًا إيجابيًّا يجب البناء عليه، حيث إن البرلمان يملك صلاحيّات لسنّ أو تعديل القوانين التي تعمل بموجبها الأوقاف الأردنيّة في القدس داخل المسجد الأقصى وتدير وفقها شؤون سائر أوقاف المدينة.

وبالانتقال إلى التفاعل مع أوضاع المسجد الأقصى على المستوى العربي والإسلامي فقليلة هي الدول والهيئات العربيّة والإسلاميّة التي سجلت تفاعلاً مع أوضاع المسجد الأقصى خلال العام الماضي حتى بالإدانة والاستنكار المعتادين، فباستثناء المقررات المكرّرة لقمّة مكّة الإسلاميّة ومواقف جامعة الدولة العربيّة ومنظمة التعاون الإسلاميّ وبعض المواقف الرسميّة المصريّة، لم يُسجّل أيّ تفاعلٍ عربيّ وإسلاميّ يُذكر مع المسجد الأقصى، كما لم يشهد العام الماضي أيّ مبادرةٍ دعمٍ فعليّ من الجهات الرسيمّة العربيّة والإسلاميّة لوقف مخطط التقسيم والحفاظ على الحصريّة الإسلاميّة للمكان. وحتى الهيئات العربيّة التي أبدت بعض الاهتمام، كالجامعة العربيّة ومنظمة التعاون الإسلامي، كان تعاملها مع المسجد الأقصى من زاوية الحفاظ على التراث وحمايته، وليس من زاوية سياسيّة تسعى لمنع الاحتلال من فرض سيطرته عليه بالقوّة. وقد برز تطور إيجابي لافت في الموقف الرسمي المصري على لسان الرئيس المصري محمد مرسي ومختلف المسؤولين المصريين، وشكّل ذلك دافعًا وغطاءً للمنظمات الأهلية في مصر لتفعيل جهدها في نصرة الأقصى بشكل ملحوظ.

ولم يكن المستوى الدولي أكثر إنصافًا في تعاطيه مع قضية الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، فالموقف الأميركي لا يمكن رؤيته بمعزل عن الانحياز لدولة الاحتلال وتعزيز اعتداءاتها على المسجد الأقصى وسائر المقدسات، وقد تجلى ذلك بشكل خاص بالضغط الذي مارسه الجانب الأميركي على الطرف الفلسطيني للقبول بالشروط التي فرضتها دولة الاحتلال كي توافق على إرسال اليونسكو بعثة للوقوف على حقيقة ما يجري في المسجد الأقصى والبلدة القديمة، كان من بين الشروط استثناء المسجد الأقصى من الزيارة التي لم توافق عليها "إسرائيل" إلا كي تلغيها قبل أن تبدأ. أما الموقف الأوروبي، وهو غالبًا خافت في ما يتعلق بالمسجد الأقصى، فبدا هو الآخر أقرب إلى إرضاء الجانب الإسرائيلي، ولا سيما كما تجلى في التصريح الصادر عن مفوضة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي عقب اندلاع اشتباكات في المسجد الأقصى ومن ثم اعتقال سلطات الاحتلال مفتي القدس في أيار/مايو 2013 حيث طالب التصريح بضمان الاحترام الكامل لإمكان الدخول إلى الأماكن المقدسة في القدس لممارسة الشعائر السلمية لجميع الأديان. وعمومية المبنى لا تنفي خصوصية المعنى حيث المطلوب، بطريقة أو بأخرى، ألا يكون اليهود خارج معادلة الصلاة في المسجد الأقصى.

وأخيرًا على المستوى الشعبيّ، شهد العام المنصرم تراجعًا في التفاعل مع أوضاع المسجد الأقصى، وهو الأمر الذي انعكس سلبًا بالضرورة على وضعه، ومنح الاحتلال هامشًا واسعًا للتحرّك وقد بات يشعر أن بإمكانه الآن حسم الأمور لمصلحته وتثبيت وقائع جديدة على الأرض بينما العرب والمسلمون منشغلون عنه.

لكن على الرغم من الفتور الشعبيّ العام الذي شهده العام الماضي، إلاّ أن دولتين هما الأردن ومصر خرجتا عن هذه القاعدة وحافظتا على زخمٍ شعبيٍّ في التفاعل مع أوضاع المسجد الأقصى في العديد من المناسبات، وهو وإن لم يرقَ لمستوى التحرك الشعبيّ الضاغط على الاحتلال إلاّ أنّه حافظ على القضيّة حاضرة في المجال العام في هذين البلدين أكثر من غيرهما.

وقد كان الحدث الشعبيّ الأبرز الذي شهده العام الماضي للتضامن مع القدس والمسجد الأقصى هو مسيرة القدس العالميّة التي نظّمتها اللجنة الدولية للمسيرة العالمية إلى القدس بالتعاون مع الهيئات والفعاليات المحليّة في أكثر من 40 دولة حول العالم وذلك في 2013/6/7 تحت شعار "شعوب العالم تريد تحرير القدس".

خامسًا: التوصيات:

إن هذا التقرير هو السابع من سلسلة تقارير ترصد الاعتداءات على المسجد الأقصى بشكل منهجي منذ 2005/1/1. وهو يُبنى على القراءة التراكمية لإجمالي التطورات خلال الفترة التي يغطيها، ويخلص إلى تحديد المعضلة الرئيسة في حماية المسجد الأقصى من التهويد، ألا وهي غياب معادلة الردع التي شكلت الحامي الأول للمسجد من مخططات التهويد، بالإضافة إلى غياب مشروع عربي وإسلامي لتثبيت المقدسيين ودعم رباطهم ودفاعهم عن المسجد الأقصى.

وإن هذا التقرير إذ يشخّص هذا الواقع فإنه يضع توصياته لتشكل خارطة طريق لإعادة بناء معادلة ردع من هذا النوع، على مختلف الصعد، وإعادة تكريس حسابات الربح والخسارة في عقل صانع القرار الصهيوني عندما يفكر في الاعتداء على المسجد الأقصى أو اتخاذ خطوات لتغيير الواقع فيه. إن تكريس مثل هذه المعادلة من شأنه أن يؤخر التحركات الصهيونية تجاه المسجد، وقد يؤدي إلى تفويت فرصة التقسيم إلى غير رجعة، في ظل التخلخل الحتمي والمطّرد في ميزان القوة والديموغرافيا في فلسطين.

أ. توصيات للمقاومة الفلسطينية:

لطالما أثبتت قوى المقاومة الفلسطينية أن حضورها الميداني ضرورة لخلق معادلة الردع التي تدرك بموجبها دولة الاحتلال أن اعتداءاتها على الأقصى ترتد عليها ضربات موجعة وأثمانًا مكلفة. كما أن العمل المقاوم لطالما شحذ الهمم والنفوس وكرّس قضية الأقصى في الوعي الشعبي داخل فلسطين وخارجها مذكّرًا أن قوة الحق لا تغنيه عن قوة تعزّزه وتحميه. وبالتالي، فإن المطلوب اليوم من المقاومة استعادة زمام المبادرة في مواجهة الاحتلال والتعالي على الخلافات والانقسامات السياسية، وتثبيت موقف وطنيّ جامع يشكل ميثاق شرف "يحرّم" التنازل عن القدس والتقصير في نصرتها، والاستفادة من الفضاءات التي رسمتها الثورات العربية لإعادة التموضع في معادلة الدفاع عن الأقصى فهي الأَولى والأقدر على التصدي للاعتداءات ولجمها، والضغط بكلّ الوسائل على السلطة الفلسطينية وفريق التسوية والمفاوضات لمنع أي تنازل عن القدس ومقدساتها، ومنع تمرير أي مشروع يتيح للاحتلال المشاركة بإدارة شؤون القدس والمسجد الأقصى.

ومطلوب من المقاومة الفلسطينية أن تعيد النظر في سقفها السياسي والإعلامي الذي بدا في السنوات الأخيرة متماهيًا مع الخطاب الرسمي ذي السقف المنخفض. ولا يقتصر الدور المأمول من المقاومة على الخطاب السياسي والإعلامي بل يتعدى ذلك إلى تحويل قضية الأقصى إلى بندٍ ثابت في برامجها السياسية، وعنوان لا يغيب عن الوسائل الإعلامية التابعة لها على الأقل، وفعاليات جماهيرية شعبية تشمل بث الوعي وحشد الدعم والإعداد الجدّي لمشروع التحرير الذي تحمل لواءه فصائل المقاومة. ورغم كل التحديات والعقبات

الواقعية التي تقف حائلاً دون العمل العسكريّ المقاوم المستمر، إلا أن فصائل المقاومة مطالبة بإعادة تفعيل هذا الجانب ولو بأبسط الأشكال لما له من تأثير قوي في العقلية الصهيونية. وإذا كانت فصائل المقاومة مقيدة داخل فلسطين المحتلة، فإنها في خارج فلسطين تستطيع أن تقوم بدور كبير على صعيد التوعية والتثقيف وتعبئة الجماهير الفلسطينية في اللجوء والشتات، ومن المهمّ تحديد مناسبات محددة تتفق فيها على حملات وبرامج ثقافية وإعلامية مكثفة لنصرة الأقصى.

ب. توصيات للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير:

من الواضح أن السلطة بتركيبتها الحالية غير قادرة على التصدي لموضوع القدس والأقصى كما يُستشفّ من خطابها المتراخي والمائل إلى تقديم التنازلات وسلوكها نهجًا يسد الطريق على التحرك الداعم للأقصى من خلال القمع والتنسيق الأمني مع دولة الاحتلال. علاوة على ذلك، فإن السلطة الفلسطينية باتت تراوح مكانها في وقت يملك الاحتلال كل مقومات الحركة وتشكيل الحقائق على الأرض. بناء على ذلك، فإن السلطة الفلسطينية مدعوة إلى إعادة النظر بتركيبتها المرتكزة إلى اتفاقية أوسلو التي ارتضت من خلالها تكبيل نفسها بنفسها من خلال الموافقة على عدم أحقيتها بالوجود الفعلي في القدس، والتحول إلى شرطي لدى الاحتلال يقمع ويعتقل كل من يفكر بمواجهة المحتل ومقاومته. وهي بطبيعة الحال مدعوة إلى تبني استراتيجية تظهر الحرص على تثبيت المقدسيين والمحافظة على الأقصى وتتبنى الدفاع عن المسجد كأولى الأولويات التي لا تقبل المساومة أو التنازل. إن السلطة الفلسطينية مطالبة بدعم حقيقي للقدس يبدأ بدعم الوزارات المختصة، واعتماد استراتيجية شاملة لنصرة القدس والأقصى تراعي البعد السياسي للقضية، ولا تتعامل مع القدس كشركة أو ساحة للاستثمار متغافلة وضع المدينة تحت الاحتلال، ويجب أن تهدف هذه الاستراتيجية لتحرير القدس وليس لتعزيز التنمية تحت الاحتلال وتحسين ظروف عيش لمقدسيين تحت وطأته. والمطلوب من السلطة أيضًا الاستفادة بحدٍّ أقصى من نيل فلسطين صفة دولة غير عضو (مراقب) في الأمم المتحدة، لرفع الشكاوى القانونية ضدّ الاحتلال الذي ينتهك القانون الدولي في القدس في كل يوم. وفي هذا السياق لا بدّ من تفعيل قرار اليونسكو بإدراج البلدة القديمة للقدس على لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر، والضغط على الاحتلال من هذه الزاوية. ولكن الدور الميدانيّ الأهم للسلطة يتمثل بإطلاق يد المقاومة في الضفة الغربية، وفكّ القيود المفروضة على أهل الضفة للتضامن والتفاعل مع القدس والأقصى. إن السلطة الفلسطينية مطالبة بإعادة النظر بخطابها الإعلامي والسياسي المتعلق بالقدس والأقصى، وقبل ذلك إعادة النظر في نهج التسوية والمفاوضات الذي يسمح للسلطة بأن تضع القدس بمقدساتها على طاولة المفاوضات مع الاحتلال، وإغفال الكوراث السياسية التي ستنتج عن هذه المفاوضات خاصة مع تجدد الحديث عن مسألة تبادل الأراضي، والإشراف المشترك مع الاحتلال على المسجد الأقصى.

ج. توصيات للمملكة الأردنية:

إن دور الحكومة الأردنية في التصدي للانتهاكات الواقعة على الأقصى يستند بالدرجة الأولى إلى حقيقة أنها تمثل الحصرية الإسلامية من خلال وصايتها على المسجد الأقصى وعلى الأوقاف والمقدسات الإسلامية في القدس ومن خلال دائرة الأوقاف الإسلامية في المدينة. وفي ظل الهجمة الإسرائيلية التي تزداد شراسة وإصرارًا على التفرد في السيطرة على المسجد ونزع الحصرية الإسلامية فإن الحكومة الأردنية مدعوة أولاً إلى التصدي بقوة لهذه الانتهاكات واعتبار التعدي على موظف الأوقاف اعتداء على أي موظف أردني كما أن الاعتداء على الأقصى اعتداء على السيادة الأردنية.

كما أن الحكومة الأردنية مدعوة إلى تنسيق جهود العاملين لأجل القدس والأقصى والاستفادة من الجهود الرسمية والشعبية المبذولة في هذا المجال لصهر الطاقات وبلورتها في سياق تعزيز الدعم للمدينة وأقصاها عوضًا عن تبعثر الجهود وتبعثر الطاقات التي تختزنها جماهير الأمة العربية والإسلامية. وفي مواجهة ما تقوم به دولة الاحتلال على طريق التقسيم الزمني للمسجد الأقصى فإن موقفًا أردنيًا حاسمًا على مستوى التهديد بإعادة النظر باتفاقية السلام الموقعة مع دولة الاحتلال كفيل بمنع التقسيم والسير في هذا المخطط.

إن سعي الأردن إلى تكريس حصريته في صيانة الأقصى ورعايته لا تتلاءم مع أدائه السياسي الذي يفترض أن يجعل من الأقصى قضية يسعى لحشد كل أوراق القوة العربية والإسلامية والعالمية لكسبها وأقل ما يمكن فعله بهذا الصدد رفع سقف المواقف الرسمية الأردنية.

ولأن خصوصية الأردن تجعلنا ننظر إلى دوره بعين المسؤولية المميزة فإن الدعوة موجهة أيضًا إلى المكونات الشعبية والجماهيرية من أحزاب وقوى حية وفاعلة في ذلك البلد لتقوم بدور أفعل وأقوى، والضغط على الحكومة لمنع انحدار موقفها السياسي، علاوة على الدور المطلوب من مجلس النواب الأردني، وأقل ما يمكن أن يفعله البرلمان الأردني إدراج الأقصى كقضية أساسية على جدول أعماله، ومراقبة أداء الحكومة ورفع سقفها السياسي والميداني.

د. توصيات للحكومات العربية والإسلامية:

لا شك في أن موقف الحكومات العربية والإسلامية ما زال بعيدًا جدًا عن الموقف الأدنى الذي ينبغي أن تتخذه هذه الحكومات لمواجهة خطر التهويد والتقسيم الذي يحيق بالمسجد الأقصى. فمواجهة ما تجترحه اليد الإسرائيلية في الأقصى وما حوله تتطلب العمل على الأرض والتصدي الفعال للانتهاكات. وفي ظل التحولات التي شهدتها المنطقة على أثر الثورات العربية فإن المطلوب من الحكومات العربية والإسلامية

بالدرجة الأولى تبني خطاب حاسم بعيد عن لغة الاستجداء والشجب والاستنكار مبني في حده الأدنى على قوة الحق وعلى التحولات التي رسمتها الثورات العربية في المشهد السياسي المحلي والإقليمي، وحتى الدولي. كما أن هذه الحكومات مطالبة بالتكتل لتشكيل جبهة للضغط على دولة الاحتلال عبر المؤسسات الدولية والمصالح المشتركة مع أبرز اللاعبين الدوليين.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن هذه الحكومات مطالبة بتوفير الدعم المالي وتأمين أوجه المساعدة المختلفة لحماية الأقصى وقد ثبت أن الحكومات قادرة على تأمين ما يفوق حجم الدعم الذي يتطلبه الأقصى متى توافرت النية لذلك. ومقابل ذلك، فإن الحكومات مطالبة بتفعيل المقاطعة الدبلوماسية والاقتصادية ووقف أي تعامل مع دولة الاحتلال إذ إن ذلك من شأنه أن يشكل أحد وسائل الضغط عليها لتوقف اعتداءاتها. إن المواقف الضعيفة والمكررة للحكومات العربية والإسلامية والتي تفتقد لآلية تنفيذ تشجع الاحتلال على المضيّ قدمًا في مخططاته، ومن هنا لا بدّ من موقف عربي وإسلامي لا يشكل غطاء للمفاوضات والتنازل عن القدس، بل يؤكد الحق بالقدس كلّها، ويسحب ما يسمى بالمبادرة العربية للسلام، كما أنها مطالبة بدعم مقاومة وصمود الشعب الفلسطيني في القدس وكل فلسطين.

إن دائرة الممكن فعله على المستوى الرسمي ليست ضيقة، بل تتسع لخطوات عملية واسعة لنصرة الأقصى، وليس صعبًا على الوزارات المختصة في الدول العربية والإسلامية إدارة قضية الأقصى في برامجها ولا سيما في وزارات التعليم والثقافة والأوقاف ولعل من التوصيات التي يسهل تنفيذها في الدول العربية تبنّي تأسيس أوقاف مخصصة لنصرة الأقصى والمرابطين فيه وحوله في كل بلد عربي وإسلامي.

هـ. توصيات للجماهير الفلسطينية:

من البديهي القول إنه لا يمكن مطالبة الخارج بدعم قضية الأقصى قبل مطالبة الفلسطينيين أنفسهم، وهم أصحاب القضية، بالالتفاف حول قضيتهم والدفاع عنها. ولا بد لاستعادة الأقصى من استمرار النضال وتطوير وسائل مواجهة الاحتلال وعدم الاستسلام أمام الضغوطات والقيود التي تفرضها دولة الاحتلال أو طبيعة المشهد الفلسطيني الداخلي. ولا شك في أن أول المعنيين بالدفاع عن الأقصى هم أهلنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 الذين يقفون أمام مسؤولية تاريخية حيث إنهم الأقدر على الوصول إلى الأقصى بشكل مستمر وإن كانت سلطات الاحتلال تتعمد التضييق عليهم ووضع سقف لتحركاتهم وابتزازهم بالتهديد بالملاحقة القانونية لا سيما المداومين منهم على الرباط في المسجد الأقصى. ولا بدّ من الثناء على الدور المميز لأهلنا في الأراضي المحتلة عام 1948م في تسيير قوافل شد الرحال ضمن مسيرات البيارق للمسجد الأقصى بما يشكل هذا الفعل من مدد بشريّ مستمر للأقصى لمواجهة اقتحامات المستوطنين.

أما المقدسيون، وعلى الرغم من قلة الناصر، فهم مدعوون إلى تخطي القيود التي تفرضها عليهم سلطات الاحتلال وتعزيز تفاعلهم مع المسجد الأقصى عبر التصدي لأي اعتداء عليه. وهم مدعوون إلى التمرد على منظومة الاحتلال، وانتهاج نهج المقاومة السلبية. ويبرز دور أهل القدس بشكل مؤثر في توثيق وكشف اعتداءات الاحتلال بالاستفادة من الفضاءات التي أوجدتها وسائط الإعلام والاتصال الحديثة.

كما أن أهلنا في الضفة الغربية تحديدًا مدعوون إلى الوقوف وقفة تاريخية متضامنة مع الأقصى ورفض وكسر السقف الذي فرضته السلطة الفلسطينية بمنع التظاهر، واتخاذ الموقف الذي يعبر عنهم بصرف النظر عن مواقف السلطة الفلسطينية التي باتت أبعد ما يكون عن التفاعل مع المسجد الأقصى. أما في غزة فإن حالة الحصار التي يعيشها أهل القطاع ينبغي ألا تلفتهم عن قضية الأقصى المحاصر لا بل أن تعزز تضامنهم معه، وأقل ما يمكن فعله هو التوعية والتعبئة وإقامة الفعاليات المختلفة. أما الفلسطينيون اللاجئون خارج فلسطين فهم مطالبون بتكثيف فعالياتهم التعبوية والتثقيفية والإعلامية، والتعامل الجدي مع قضية القدس بموازاة أهمية قضية العودة واللاجئين، ويقع على عاتق الفلسطينيين في أوروبا مسؤولية بث الصورة الحقيقية لوجه الاحتلال القبيح، والظلم اللاحق بالقدس والشعب الفلسطيني عمومًا في أوساط المجتمعات والهيئات الأوروبية، والقيام بجهد قانوني لملاحقة قادة الاحتلال في المحاكم.

و. توصيات للجماهير العربية والإسلامية:

استطاعت الجماهير العربية والإسلامية في السنتين الماضيتين أن تنقلب على معادلة الخنوع والارتهان وأن تطيح بأنظمة عريقة في التسلط والتآمر على الشعوب والقضية الفلسطينية. وإن انصرافها اليوم إلى لملمة شؤونها الداخلية ومتابعة الثورات وارتداداتها لوقت طويل من شأنه إتاحة المجال أمام دولة الاحتلال للتمادي في اعتداءاتها. وبناء على ذلك، فإننا نناشد الجماهير العربية والإسلامية، وهي إن أرادت فعلت، أن تستحضر الأقصى كهمّ يومي وأن تركز على إحياء فعاليات تضامنية وتنظيم الثورات والمسيرات المليونية الغاضبة التي تجسد الالتفاف الشعبي الواسع حول قضية الأقصى. كما أن الجماهير الشعبية مطالبة بالضغط على حكوماتها لوضع الأقصى والقدس على رأس أولوياتها واتخاذ الموقف منهما معيارًا لاختيار الشخصيات والبرامج والأحزاب السياسية في أي انتخابات حتى يصبح الأقصى والقدس الموجّه لسياساتهم الخارجية وعلاقاتهم الدولية.

ولا شك في أن الهيئات والأحزاب تلعب دورًا كبيرًا في تحريك الشارع والجماهير، وهي مطالبة باستحضار القدس والأقصى في تصريحاتها وفعالياتها وبرامجها التثقيفية والتعبوية بشكل أقوى. كما نطالبها باعتماد ملف

القدس ضمن في الهيكليات التنظيمية والإدارية لها، ووضع الخطط المناسبة لمنع إجهاز الاحتلال على الأقصى.

ز. توصيات للهيئات والمنظمات الدولية:

إن كلاً من جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي مدعوتان إلى الانسجام مع التغيرات التي خرقت سكون المشهد العربي وكسرت تناغمه مع صمت المجتمع الدولي لرفع سقفها السياسي والميداني في ما يتعلق بالمسجد الأقصى بما يعكس التغير الحاصل في غير دولة عربية. كما أن المنظمتين مدعوتان إلى ممارسة عمل مشترك وفعّال من شأنه أن يوقف الانتهاكات الإسرائيلية ويلجمها، بالإضافة إلى تفعيل الجانب القانوني لقضية الأقصى انطلاقًا من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمسجد الأقصى وبالقدس علاوة على تفعيل مكاتبهما وهيئاتهما المولجة مسؤولية دعم القدس والمقدسات ولا سيما لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، وصناديق القدس والأقصى التي أعلن عنها في أكثر من مناسبة. وهما مطالبتان أيضًا بتفعيل جميع قراراتهما بدعم القدس والأقصى، والضغط على الأمم المتحدة لتنفيذ قراراتها تجاه القدس، وتوثيق جرائم الاحتلال بحق القدس والأقصى. إن الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي مطالبتان بعدم تغطية أي تنازلات عن القدس والأقصى، وممارسة الضغط اللازم لتحقيق المصالحة الفلسطينية على قاعدة حماية القدس والمقدسات.

كما أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن مطالبان بموقف واضح وحازم وملزم يدين الاحتلال ويؤكد أن القدس مدينة محتلة تطبق على حالة احتلالها اتفاقيات جنيف، وكذلك وضع آليات لتنفيذ قرارتهما المتعلقة بالقدس والأقصى وتوسيع الخطوة التي تجلت في تبني منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة إرسال لجنة تحقيق للنظر في انتهاكات الاحتلال بحق الآثار في القدس، لتشمل كل الانتهاكات الإسرائيلية ولا سيما تلك المتعلقة بالأقصى الذي يشكل حقًا تاريخيًا للمسلمين كما أقرت بذلك مختلف المؤسسات الدولية.

ح. توصيات للجهات العاملة لأجل القدس:

لا يزال التقصير غالبًا على الدعم الذي تقدمه المؤسسات الأهلية العربية والإسلامية من أجل الأقصى. وفي هذا الإطار، فإننا نناشد الجمعيات الخيرية الاستثمار في القدس وتخصيص برامج دائمة لها مع الاهتمام بالجانب التنموي وليس الإغاثي والتركيز على دعم برنامج مصاطب العلم وشد الرحال لما يشكلان من ضمانة لتواجد المصلين في الأقصى على مدار اليوم عوضًا عن تركه مسرحًا لاقتحامات المتطرفين اليهود ومجالاً لتنفيذ مشاريع التقسيم والتهويد. كما أن هذه الجهات مطالبة بالعمل على إيجاد أوقاف شعبية ورسمية تشكل مددًا دائمًا ومستمرًا لدعم القدس والأقصى علاوة على إنشاء تحالف خيري لدعم الأقصى يسهم في

تحقيق الاستقلالية للمجتمع المقدسي عن الاقتصاد والنظام الإسرائيلي. إن جميع الجهات العاملة لأجل القدس مدعوة لجعل القدس على رأس أولوياتها رغم كل الظروف، وتخصيص مساحة ثابتة لدعم القدس والأقصى.

ط. توصيات للمرجعيات الدينية:

تقع على عاتق المرجعيات والمؤسسات والاتحادات الدينية والمجامع الفقهية مسؤولية كبيرة بالنسبة إلى الأقصى من حيث تكريسه كأحد مقدسات الأمة، واعتبار الاعتداء عليه انتهاكًا لحرمة الأمة بكاملها. وإن المرجعيات الدينية مدعوة إلى خدمة قضية الأقصى على مستوى التأصيل والفتوى التي تحفظ حق الأمة في أقصاها، وتكرس الخطوط الحمر لمنع الاعتداء عليه. كما أن المرجعيات الدينية مطالبة بتوضيح المفاهيم الخاطئة المتعلقة بالأقصى والتأكيد على حدوده ومساحته المعتبرة شرعًا والتي تشكل 144,000 متر مربع بكل ما تحيط به أسوار المسجد من ساحات وقباب ومصليات وبوائك وخلوات وآبار وغير ذلك من معالم.

إن تكريس قضية الأقصى كقضية العرب والمسلمين المركزية مسؤولية كبيرة فلا بد من طرحها على أنها عقيدة ودين، ولا بد من أن يلعب العلماء والدعاة دورًا في تحريك وتعبئة الجماهير واستنهاضها لنصرة الأقصى. وفي ظل التحديات والظروف والمؤامرات التي تحدق بالأقصى فإن من المهم إصدار وثيقة تؤكد تحريم التنازل والتفاوض على القدس والأقصى.

ي. توصيات لوسائل الإعلام والإعلاميين:

من الواضح أن مشهد الدماء وأخبار التحولات في زمن الثورات العربية طغت على ما عداها من أحداث، حيث احتلت المساحة الكبرى في وسائل الإعلام لتغيب أحيانًا أخبار الاعتداءات على المسجد الأقصى، حتى مع بلوغها حدًّا غير مسبوق. ونظرًا للدور الكبير الذي تلعبه وسائل الإعلام في نشر الوعي وتشكيل الرأي العام، فإن المطلوب منها التعاطي مع قضية الأقصى كواحدة من قضايا الأمة المركزية التي لا يجوز التهاون في تغطيتها كيلا تصبح شريكًا في عملية تهويد الأقصى والاعتداء عليه أو شاهد زور عليها.

إن رصد سلوك الاحتلال خلال السنوات الماضية يؤكد أنه يخشى أي حملة إعلامية تفضح مخططاته التهويدية، فمسؤولية الإعلام والإعلاميين كبيرة في عدم ترك الاحتلال يعبث بمقدساتنا من دون فضحه وإحداث ضجة تعرقله وتدفعه إلى التراجع. إن خلط الأولويات، وتقديم المهم على الأهم، والغرق في مستنقع تفاصيل الأحداث الداخلية يجعل الإعلام والإعلاميين في غياب عمّا يجري من اعتداءات جسيمة بحق الأقصى، ولذلك فإن الدعوة موجهة لوسائل الإعلام لتبني استراتيجية إعلامية تجعل من القدس والأقصى بندًا دائمًا في برامجها وتغطياتها، وكذلك الأمر بالنسبة للكتّاب والصحفيين الذين يفترض أن يخصصوا مساحة

أكبر من مقالاتهم وكتاباتهم للتطرق لقضية القدس والأقصى. وكل ذلك يأتي في دائرة الممكن بعدما أثبت الإعلام العربي والإسلامي أنه قادر على التأثير والتغيير متى امتلك الإرادة.

ك. توصيات للشباب العربي:

أثبت الشباب العربي والإسلامي قدرة هائلة على التغيير والتعبير، ولذلك ندعو الشباب بكل أطيافهم إلى تعزيز المبادرات الفردية والاستفادة من الفضاء الإلكتروني وتفعيل هذه المساحة التي تشكل وسيلة فعالة لنشر الخبر، ونقل الصور، وحشد التضامن، والتصدي للنشاط الإلكتروني الإسرائيلي. إن الشباب العربي مدعو إلى الإقبال على تحصيل المعارف والثقافة المقدسية ونشرها في كل المساحات المتاحة من جامعات ومراكز شبابية وثقافية.

ل. توصيات للهيئات القانونية:

يصنف القانون الدولي مدينة القدس على أنها مدينة محتلة، وصدرت العديد من القرارات من الهيئات والمنظمات الدولية التي تؤكد بطلان إجراءات الاحتلال في القدس وتهويده للمدينة، ولذلك نطالب الهيئات والمنظمات الحقوقية والقانونية العربية والإسلامية إلى خوض معركة قانونية مع الاحتلال، وتأصيل الحق القانوني للأمة بقدسها وأقصاها، وهنا يبرز الدور الفاعل للجاليات والهيئات العربية والإسلامي في الغرب. إن قضية القدس رابحة قانونيًّا وعليه يفترض أن تقوم هذه الجهات القانونية والحقوقية بحملات توعية بحق الأمة بالقدس والأقصى، وعدم شرعية الاحتلال وإجراءاته.

ملخصات رقمية

الحفريات تحت الأقصى وفي محيطه:

المنطقة	نوع الحفريات	عددها الحالي	عددها السابق
الجهة الغربية	حفريات مكتملة	12	12
	حفريات غير مكتملة	13	9
مجموع حفريات الجهة الغربية		**25**	**21**
الجهة الجنوبية	حفريات مكتملة	5	5
	حفريات غير مكتملة	12	11
مجموع حفريات الجهة الجنوبية		**17**	**16**
الجهة الشمالية	حفريات مكتملة	–	–
	حفريات غير مكتملة	5	4
مجموع حفريات الجهة الشمالية		**5**	**4**
المجموع الكلي		**47**	**41**